# مواءمة التنسيق الإنساني والعمل الخيري في منطقة الخليج: الأُسس والتحديات والفرص

## حوار افتراضي

**17 ديسمبر 2025 | عبر منصة زوم**

في 17 ديسمبر 2025، نظّم برنامج الحوكمة في العمل الخيري التابع لمبادرة بيرل، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في دولة الإمارات العربية المتحدة، جلسة حوارية افتراضية لمدة ساعة بعنوان: "*مواءمة التنسيق الإنساني والعمل الخيري في منطقة الخليج: الأُسس والتحديات والفرص*". وقد جمعت هذه الجلسة نخبة من الخبراء لمناقشة كيفية إسهام الحوكمة في تشكيل العلاقة بين العمل الخيري في منطقة الخليج والنظام الإنساني متعدد الأطراف، واستكشاف سبل التعاون المشترك من أجل الإسهام في تهيئة الظروف التي تتيح تعزيز عمل إنساني قائم على المبادئ وأكثر تكاملًا في تنسيقه وأعلى مستوى من الشفافية والمساءلة.

وجاء هذا الحوار في وقت تشهد فيه النظم الإنسانية ضغوطًا كبيرة. وقد أشار المتحدثون إلى أن النماذج القائمة تواجه تحديات متزايدة، وأن التمويل أصبح أكثر تقلبًا وغير قابل للتنبؤ في بعض الأحيان، كما أن مستويات الثقة عبر منظومة العمل الإنساني لا تزال هشة. وفي المقابل، تشهد منطقة الخليج زخمًا متناميًا نحو العمل الخيري الاستراتيجي القائم على تحقيق الأثر. وقد تناولت الجلسة دور الحوكمة بوصفها الرابط المحوري الذي يمكن أن يجمع بين هذه المتغيرات.

**المتحدثون**

- **السيدة ساجدة الشوا**، مديرة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- **السيد كريم البيار**، منسق البرابج لمبادرة ربط الأعمال، ورئيس وحدة القطاع الخاص في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA-UNDP).
- **السيد محمد عبد النبي**، خبير العمل الإنساني والتنمية لدى جلوبال إمباكت للاستشارات.

**إدارة الجلسة**

- **نادين العلمي**، مديرة برنامج الحوكمة في العمل الخيري لدى مبادرة بيرل.

**المحاور الرئيسية**

### 1. التنسيق الإنساني كعامل رئيسي للعمل المبني على المبادئ

انطلقت الجلسة بتعريف المشاركين بهيكلية التنسيق الإنساني والمنطق الحاكم لها. وقد عرضت السيدة ساجدة الشوا تفويض مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) ووظائفه الأساسية، والتي تشمل التنسيق والدعوة وإدارة المعلومات، بالإضافة إلى التمويل الإنساني ووضع السياسات. ولم يتم عرض هذه الوظائف باعتبارها مجرد طبقات إدارية، بل كآليات عملية للحوكمة تهدف إلى تمكين العمل الإنساني المبني على المبادئ على نطاق واسع. وعندما تعمل هذه الآليات بفعالية، فإنها تجعل الاستجابة الإنسانية أكثر التزامًا بالمبادئ وأكثر تماسكًا وأكثر مسؤولية أمام المجتمعات المتضررة. أما عندما تكون الحوكمة ضعيفة، فإن ذلك يؤدي إلى مزيد من التجزئة وعدم الكفاءة وتراجع مستوى الثقة.

## 2. الانتقال من الشراكة كوسيلة لجمع التمويل إلى الشراكة كعملية ابتكار مشتركة لبناء الثقة والحكم المشترك

كان الموضوع الرئيسي الذي ربط مُداخلات الجلسة الحوارية هو الحاجة إلى إعادة النظر في نهج التعاون مع الجهات الفاعلة في القطاعين الخيري والخاص. وقد أشار المتحدثون إلى أنه لسنوات عديدة كان مفهوم "الانخراط مع القطاع الخاص" يقتصر غالبًا على جمع التمويل. وأكدت الجلسة على ضرورة الانتقال نحو الابتكار المشترك المبني على المساءلة المتبادلة، حيث يتم تحديد المشكلات بشكل جماعي وتصميم الحلول بشكل مشترك. وفي هذا الإطار، تصبح الحوكمة مسألة تتعلق بمن يشارك في عملية اتخاذ القرار وكيف تُتخذ تلك القرارات وكيف تُقاسم جميع الأطراف المسؤولية. ويتماشى هذا التحول مع أولويات العديد من الجهات المانحة في دول الخليج، التي تسعى لتعزيز وضوح رؤيتها وتحقيق تماسك استراتيجي وضمان أن مواردها تسهم في نتائج ملموسة وذات أثر حقيقي.

## 3. أهمية العمل الجماعي كعنصر أساسي وحتمي

كررت الجلسة التأكيد على تكلفة الجهود أو الأنشطة غير المنسقة. فالمبادرات المتوازية أوالتكرار وكذلك ضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة يمكن أن يقلل من الأثر ويضعف الثقة. وأوضح المتحدثون كيف يمكن للمانحين أن يسهموا في تحسين الحوكمة من خلال تشجيع التعاون ودعم المنصات المشتركة وتركيز الاستثمارات على تعزيز التنسيق على مستوى النظام بأكمله. وفي هذا الإطار، تصبح الحوكمة أداة لزيادة الأثر، إذ تحدد ما إذا كانت الاستجابة الإنسانية تعزز نظامًا متماسكًا أم تزيد من تفككه.

## 4. العمل المحلي على أرض الواقع، بعيداً عن الشعارات

تناول الحوار موضوع التوطين باعتباره تحديًا في مجال الحوكمة وليس مجرد قضية مالية بحتة. فرغم أن زيادة التمويل المباشر للجهات المحلية يظل أمرًا مهمًا، شدد المتحدثون على أن التوطين يعتمد أيضًا على سلطة اتخاذ القرار والوصول إلى المعلومات الصحيحة وآليات الاستجابة والتفاعل.

إن نجاح التوطين يعتمد على ترتيبات حوكمة تدمج الجهات المحلية في جميع مراحل المشروع، ودعم بناء القدرات على المدى الطويل علاوة على التعلم من المعرفة المحلية. ومن دون هذه التحولات، يظل التوطين مجرد شعار لا يمكنه تحقيق أثر هيكلي حقيقي.

## 5. المساءلة وبناء المعرفة والثقة

أشار المتحدثون خلال الجلسة إلى أن الثقة تمثل قضية محورية تؤثر في العلاقات بين المانحين ووكالات الأمم المتحدة والشركاء المنفذين. فقد يؤدي البطء البيروقراطي والتكيف البطيء وانخفاض مستوى الشفافية إلى شعور المانحين بالابتعاد عن واقع التنفيذ الفعلي. وفي الوقت نفسه، غالبًا ما يعمل الشركاء المنفذون تحت ضغوط كبيرة، وقد يشعرون بأن من مصلحتهم إخفاء التحديات بدلاً من الكشف عنها في وقت مبكر.

حيث أكدت الجلسة على ضرورة جعل التعلم وبناء المعرفة في الوقت الفعلي أمرًا طبيعيًا، ومعاملة الرصد والتقييم كأداة مشتركة لتصحيح المسار، وليس مجرد إجراء لتحقيق الامتثال بهدف الكشف عن الإخفاقات. كما تم التأكيد على أن تعزيز آليات الاستجابة والتفاعل مع المجتمع يُعد أداة حوكمة قيمة، تمكّن من ممارسة المساءلة بناءً على الخبرة الميدانية الحقيقية.

## الدروس المستفادة للمشاركين في العمل الخيري والمانحين

1. **التركيز على دعم التنسيق وليس الأنشطة أو المشاريع فقط**: تعزيز الأنظمة التي تمكن من الحصول على الاستجابة المتكاملة، بما في ذلك آليات التنسيق، وتبادل المعلومات، وهياكل المساءلة.
2. **استثمار التمويل والنفوذ لتشكيل حوكمة أقوى**: جعل التعاون والشفافية والتوافق شرطًا للدعم، وإيلاء الاستثمارات التي تقوي النظام.
3. **الابتكار المشترك بناءً على تعريف واضح للمشكلة :**الطلب من الشركاء تحديد المشكلة بشكل واقعي، وبالتالي تطوير الحلول معًا للاستفادة من مرونة العمل الخيري وشبكاته وأهدافه الاستراتيجية.
4. **التعامل مع التوطين كعملية مستمرة لبناء قدرات مستدامة:** التركيز على تعزيز القدرات المحلية المستمرة وتصميم البرامج وفق السياق المحلي ودعم الأسواق المحلية بدل التدريبات لمرة واحدة.
5. **تحويل متطلبات التقارير نحو النتائج وقياس التغيير الواقعي:** تجاوز مجرد تقارير المخرجات من خلال إبراز القصص والسرديات التي تعكس تجربة المجتمع وما تحقق من تغييرات فعلية.
6. **دعم آليات الاستجابة والتفاعل المجتمعي المستمرة والتي تؤثر على البرامج**: تصميم آليات الاستجابة بما يتناسب مع الواقع المحلي من حيث الثقافة والاتصال والأمان والثقة، والتأكد من أن البرامج تُظهر بوضوح كيف أثرت ملاحظات المجتمع على القرارات المتخذة.

## الخلاصة الختامية

مع استمرار تطور الأنظمة الإنسانية تحت ضغوط متزايدة، تبرز فرصة للعمل الخيري الخليجي للانخراط كشريك فاعل، ليس فقط عبر التمويل، بل من خلال المساهمة في صياغة ممارسات الحوكمة التي تعزز التنسيق والمساءلة والحفاظ على الكرامة. وسيواصل برنامج "الحوكمة في العمل الخيري" خلال عام 2026 توفير منصات تمكن هذه النقاشات من الانتقال من الحوار النظري إلى تطبيقات عملية تُحدث فرقًا ملموسًا في تصميم وتنفيذ العطاء والعمل الإنساني.